الأمم المتحدة

A/72/305

الجمعية العامة

Distr.: General
8 August 2017
Arabic
Original: Arabic/ English/
French/Spanish

الدورة الثانية والسبعون

البند ١٠٠ (ر) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٢
ثانيا – الردود الواردة من الدول الأعضاء ٢
كولومبيا ٢
كوبا ٣
إكوادور ٤
جورجيا ٥
الأردن ٥
لبنان ٧
مدغشقر ٨
إسبانيا ٨
أوكرانيا ٩
ثالثا – الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي ١٠

* A/72/150.

220917 150917 17-13633 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – أعادت الجمعية العامة، في قرارها ٣٩/٧١، تأكيد الطرق والوسائل المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن التي وردت في تقرير هيئة نزع السلاح عن دورتها المعقودة في عام ١٩٩٣ (A/48/42)، وأهابت بالدول الأعضاء اتباع هذه الطرق والوسائل عن طريق التشاور والحوار المستمرين، مع الحرص في الوقت ذاته على تجنب الأعمال التي قد تعرقل هذا الحوار أو تقوضه. وفضلا عن ذلك، حثت الجمعية الدول على الامتثال الصارم لجميع الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية التي هي أطراف فيها، بما في ذلك اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وشددت الجمعية أيضا على أن الهدف من تدابير بناء الثقة ينبغي أن يكون المساعدة على تعزيز السلام والأمن الدوليين والامتثال لمبدأ الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلح، وشجعت على تعزيز التدابير الثنائية والإقليمية لبناء الثقة، بموافقة الأطراف المعنية ومشاركتها، تفادياً لنشوب النزاعات ومنعاً لاندلاع الأعمال العدائية بشكل غير مقصود وعرضي. وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الثانية والسبعين تقريرا يتضمن آراء الدول الأعضاء بشأن تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي. وهذا التقرير مقدم عملا بذلك الطلب وعلى أساس المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

٢ – وأُرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء في ٢ آذار/مارس ٢٠١٧، لالتماس آراءها، وأعقبتها مذكرة شفوية مؤرخة ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ووقت إعداد هذا التقرير، تم تلقي ردود من حكومات كولومبيا وكوبا وإكوادور وجورجيا والأردن ولبنان ومدغشقر وإسبانيا وأوكرانيا، وكذلك من الاتحاد الأوروبي، وهذه الردود مستنسخة في الفرعين الثاني والثالث أدناه. وستنشر الردود الإضافية التي ترد بعد ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧ على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح[(١)] باللغة التي قدمت بها فقط.

ثانيا – الردود الواردة من الدول الأعضاء

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]
[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٧]

ترى كولومبيا أن الصكوك الإقليمية ودون الإقليمية التي تعزز تدابير بناء الثقة تشجع الشفافية وتفضي إلى تحسين العلاقات فيما بين الدول وتسهم في منع نشوب النزاعات. وهناك عدد من هذه الصكوك يقتضي تقديم تقارير طوعية، ولكن كولومبيا تؤيد جميع وسائل بناء الثقة فيما بين الدول، ولا سيما المبادرات الرامية إلى تعزيز التبادل المسؤول للمعلومات المتصلة بعمليات نقل الأسلحة.

وفيما يتعلق بالشفافية على الصعيد العالمي، ينبغي التأكيد على أهمية وجدوى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، ذلك أنه إذا أبلغت جميع البلدان عن الأسلحة التي بحوزتها، يتقلص احتمال اختلال ميزان القوى نتيجة لتراكم الأسلحة. وقامت كولومبيا بإبلاغ السجل في الأعوام ١٩٩٣ و ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣ (أرسلت وزارة الدفاع الوطني التقريرين الأخيرين في ٤ أيار/مايو ٢٠١٥). وتجدر الإشارة كذلك إلى كولومبيا كانت، إلى جانب شيلي، أحد بلدي أمريكا

(١) www.un.org/disarmament/.

اللاتينية الاثنين اللذين شاركا في آخر اجتماع لفريق الخبراء الحكوميين بشأن مواصلة تشغيل السجل وزيادة تطويره.

وفيما يتصل بالإنفاق العسكري، تتمثل إحدى أهم أدوات بناء الثقة في تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية، الذي يرمي إلى تحقيق تخفيضات حقيقية في النفقات العسكرية. وقد قدم بلدنا تقارير عن طريق هذه الآلية سنويا من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٣، وهو يعمل الآن على إعداد تقريره لهذا العام.

وعلى الصعيد الإقليمي، تشارك كولومبيا في مؤتمر وزراء الدفاع في الأمريكتين وفي رصد تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن، بغية تعزيز المعرفة المتبادلة وتبادل الأفكار على المستوى الوزاري في مجال الدفاع والأمن في نصف الكرة الغربي.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، تجدر الإشارة أيضا إلى تجربة مجلس الدفاع في أمريكا الجنوبية فيما يتعلق بتحديد الخلفية، ووضع المنهجية والأدوات (كتيبات ونماذج إلكترونية) قصد تقديم التقارير في إطار الصكوك التالية: إجراءات تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن، وسجل نفقات الدفاع في أمريكا الجنوبية، والمخزون العسكري لأمريكا الجنوبية.

ومن التدابير الهامة الأخرى إنشاء منتديات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لتقييم وتحليل التدابير العالمية وعلى صعيد نصف الكرة الغربي في مجال بناء الثقة. ومن الضروري أيضا تبادل أفضل الممارسات بغرض الحد من الجريمة ومختلف التهديدات التي تؤثر على السلامة والأمن.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧]

يجب أن تعزز تدابير بناء الثقة التفاهم والشفافية والتعاون فيما بين الدول. وإذا استخدمت هذه التدابير على الوجه الصحيح، فإنها يمكن أن تسهم في صون السلام والأمن الدوليين. ولذلك ينبغي الحفاظ عليها وتوسيعها وتحسينها بغية منع النزاعات الدولية وتجنبها. ومن شأن تنفيذ تدابير بناء الثقة على الوجه الصحيح على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي أن يساعد على منع نشوب النزاعات المسلحة وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

وتنص المبادئ التوجيهية لتدابير بناء الثقة التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح التابعة للجمعية العامة بتوافق الآراء في عام ١٩٨٨ على أن بناء الثقة هو ”عملية تتم خطوة بخطوة، وتقوم على اعتماد جميع التدابير الملموسة والفعالة التي تستتبع التزامات سياسية وتتسم بقدر كبير من الأهمية على الصعيد العسكري، وتهدف إلى المضي قدما نحو توطيد الثقة والأمن من أجل تخفيف حدة التوتر والمساعدة على تحديد الأسلحة ونزع السلاح“.

إن الامتثال لقواعد ومبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والتعاون فيما بين الدول، والامتثال بحسن نية لأحكام القانون الدولي، جميعها عناصر لا غنى

عنها لبناء الثقة بشكل فعال. ومن الأهمية بمكان أن يتم بناء الثقة بموافقة ومشاركة جميع الأطراف المعنية. وبما أن تدابير بناء الثقة ذات طابع طوعي، فإنها لا يمكن أن تُفرض فرضا. ولكي تكون تدابير فعالة حقا، يجب أن تأخذ في الحسبان الظروف الخاصة بكل بلد أو منطقة أو منطقة دون إقليمية.

وقد أسهمت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تهيئة أجواء مواتية لوضع تدابير بناء الثقة في المنطقة، وأسهمت هذه البلدان أيضا، إلى جانب جهات فاعلة من خارج المنطقة، في إعلان المنطقة منطقة سلام، وذلك خلال مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عُقد في هافانا، كوبا. ويعكس هذا الإعلان التزام المنطقة بمنع اندلاع الحروب وتسوية النزاعات الإقليمية بالوسائل السلمية.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٧]

ترى إكوادور أن إجراء تحسينات في مجال التكامل الإقليمي ودون الإقليمي يوفر الإطار المناسب لتنفيذ تدابير بناء الثقة. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تحقق هذا التكامل عن طريق إنشاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإعلان المنطقة منطقة سلام من جانب رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفي سياق اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، حقق مجلس الدفاع لأمريكا الجنوبية تقدما كبيرا في عدد من المجالات، بهدف جعل أمريكا الجنوبية منطقة سلام وتعاون. ولتحقيق هذه الغاية، أشار رؤساء دول المنطقة، في إعلان باراماريبو المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣، إلى أن المجلس هو المنتدى المثالي للمضي قدما في تطوير التفكير الاستراتيجي.

وفي الوقت الحاضر، يعكف المجلس على رسم رؤية مشتركة بشأن الدفاع على الصعيد الإقليمي، استنادا إلى جوانب من قبيل حماية الموارد الطبيعية الاستراتيجية، والدفاع عن الفضاء الإلكتروني، والتعاون في صناعة الدفاع وفي بناء القدرات والتدريب، وبوجه خاص، في ضوء إنشاء كلية الدفاع التابعة لأمريكا الجنوبية.

ويعتزم المجلس، في إطار خطة عمله لعام ٢٠١٧، مواصلة عمله بشأن المسائل المتصلة، في جملة أمور، بسياسات الدفاع، بما في ذلك المنظور الجنساني؛ والتعاون العسكري، والإجراءات الإنسانية وعمليات السلام، بما في ذلك تجارب إزالة الألغام؛ وصناعة الدفاع والتكنولوجيا؛ والتعليم والتدريب، بما في ذلك المواضيع المتعلقة بالبيئة والتنوع البيولوجي، فضلا عن القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

ومن رأي إكوادور أن تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي أساسية في بناء نظام دفاع يهدف إلى مواجهة التحديات الجديدة ومكافحة التهديدات المشتركة، من خلال تنفيذ الصكوك الإقليمية لخدمة السلام والاستقرار في المنطقة. وساهمت هذه التدابير أيضا في تعزيز جهود التعاون في المجالات التي هي موضع اهتمام مشترك – من قبيل تحديد مخاطر الكوارث الطبيعية، وإجراء تمرينات في مجال حفظ السلام – والتي تعود بالنفع على شعوب منطقتنا.

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ أيار/مايو ٢٠١٧]

تولي جورجيا أهمية كبيرة لتدابير بناء الثقة التي تؤدي دورا هاما في دعم الإجراءات المتخذة لمكافحة انتشار الأسلحة والحد من التوترات بين الدول. فهذه التدابير تعزز الشفافية والحوار والتعاون، مما يهيئ مناخا مفضيا إلى نزع السلاح الفعال وتحديد الأسلحة.

وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة والأمن المتخذة على الصعيد الإقليمي، فإن جورجيا دولة مشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك منتدى التعاون الأمني الذي أنشئ في عام ١٩٩٢. وجورجيا طرف أيضا في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ومعاهدة السماوات المفتوحة، واعتمدت وثيقة فيينا لعام ٢٠١١ بشأن تدابير بناء الثقة والأمن. وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة والأنشطة ذات الصلة، تشارك جورجيا في تبادل المعلومات عن طريق مدونة قواعد السلوك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الجوانب السياسية والعسكرية للأمن، والتبادل العالمي للمعلومات العسكرية، والاستبيان المتعلق بالألغام الأرضية المضادة للأفراد، والوثيقة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والوثيقة المتعلقة بمخزونات الذخائر التقليدية، والوثائق المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة التقليدية.

وفيما يتصل بتدابير بناء الثقة والأمن المتخذة على الصعيد دون الإقليمي، فإن جورجيا دولة مشاركة في الوثيقة المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن في الميدان البحري في البحر الأسود.

وتتألف النظم القائمة حاليا المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن من تبادلات مترابطة للإخطارات الإلزامية والقابلة للتحقق بشأن المخزونات والأنشطة العسكرية ومستويات القوات المسلحة. وتسهم هذه النظم في زيادة الشفافية، مما يعزز الثقة بين الدول المشاركة. وقد نفذت جورجيا بالكامل عددا كبيرا من مدونات قواعد السلوك والمبادئ التي وضعتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي تتقيد بمختلف نظم تبادل المعلومات.

الأردن

[الأصل: بالعربية]
[١٩ أيار/مايو ٢٠١٧]

تدعم حكومة المملكة الأردنية الهاشمية جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بهدف إرساء السلام والأمن في جميع مناطق العالم، وقد دأب الأردن دائما على دعم كل ما ينبثق عن الجمعية العامة من قرارات تهدف إلى إقرار السلام وفض النزاعات بالطرق السلمية وإلى تعزيز تدابير بناء الثقة والشفافية على جميع المستويات ودعم نزع السلاح والحد من الأسلحة بهدف إيجاد مناخ من الثقة بين دول المنطقة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى نزع فتيل النزاعات المسلحة مستقبلا. ويشجع الأردن على أن يكون حل النزاعات المسلحة عن طريق التفاوض أو التحكيم أو التسوية القضائية أو اللجوء إلى الوكالات أو الترتيبات الإقليمية أو غير ذلك من الوسائل السلمية التي تختارها الأطراف.

والمملكة الأردنية الهاشمية ملتزمة بكافة قرارات مجلس الأمن المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وحظر التسلح ومنع الانتشار واستخدام القوة ضد المدنيين، وبالقرارات السابقة ذات الصلة المتعلقة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، كقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يعتبر الأساس في الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل على المستويين الإقليمي والدولي. كما يحث الأردن الدول على الالتزام بقرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية الموقعة.

إن سياسة الأردن في الالتزام بتحديد الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل تؤثر بشكل مباشر في السياسة الأمنية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في المنطقة، فالأردن طرف في العديد من الاتفاقيات والمبادرات الدولية المتعلقة بالأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل ومنع الانتشار ومكافحة الإرهاب. ويشارك في لحراك الدولي بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنع الاتجار بها بهدف تعزيز مبادئ الثقة والتعاون وإرساء الأمن والسلام بين دول المنطقة وعلى صعيد العالم، ومن هذه الاتفاقيات:

- معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛
- معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛
- اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر؛
- اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة؛
- اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة؛
- المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي؛
- المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار.

ويدرك الأردن أن الإرهاب يمثل أحد العناصر الرئيسية المهددة للأمن والسلام في العالم، حيث تؤمن الحكومة الأردنية بأهمية مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، مؤكدة على أن الإرهاب لا دين له. ويعتبر الإرهاب أحد التحديات الرئيسية التي تواجه سياسة الأردن الدفاعية والتي قد تمس أمنه الوطني. ومن منطلق مواقفه السياسية التي اتسمت بالتسامح والحكمة والتعقل وبُعد النظر، حرص الأردن على مقاومة الإرهاب من خلال سن القوانين والتشريعات الوطنية والانضمام إلى جميع الاتفاقيات والمبادرات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب.

ويرتبط الأردن باتفاقيات عسكرية مع العديد من دول المنطقة والعالم تهدف إلى إرساء الأمن والسلام في المنطقة، كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ومنظمة حلف شمال الأطلسي ودول الاتحاد الأوروبي، ولذلك فإن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تقوم بتزويد القوات المسلحة بالمعدات والأسلحة العسكرية الضرورية الكافية من حيث الكمية والنوعية التي تؤمّن فيها حماية أراضيها وليس للعدوان على أية دولة أخرى وبما يضمن مصالح البلد الأمنية الأساسية، كما تشارك القوات المسلحة الأردنية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم، التي تهدف إلى إرساء الأمن والسلام والاستقرار في مناطق النزاعات المختلفة، حيث يعتبر الأردن من أكبر الدول المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

وعلى المستوى الإقليمي، يرتبط الأردن بعلاقات تعاون وثيقة مع جيرانه من دول المنطقة، مبنية على أسس التعاون والمصالح المشتركة وتهدف إلى إرساء الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط، فقد دخل الأردن في معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل منذ عام ١٩٩٤، ومنذ ذلك الحين فإن الحكومة الأردنية كانت دائما السباقة ضمن دول المنطقة إلى الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بضبط التسلح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل بهدف إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، فقد وقع الأردن في عام ١٩٩٨ على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وعمل الأردن منذ ذلك الحين على إزالة جميع الألغام على طول الحدود الممتدة بين الأردن وإسرائيل. وتم، قبل نهاية العام ٢٠١٢، إنشاء الهيئة الوطنية لإزالة الألغام وإعادة التأهيل بهدف متابعة هذه العملية والتأكد من خلو الأردن من أية ألغام أو متفجرات قد تودي بحياة المدنيين؛ وتقديم المساعدة لجميع المصابين من الألغام الأرضية.

وعلى الصعيد الإنساني، فإن الأردن كان من أوائل دول المنطقة المبادِرة دائما إلى المشاركة والتخفيف من المعاناة الإنسانية لشعوب المنطقة والعالم. فقد احتضن الأردن العديد من اللاجئين والنازحين من مختلف الدول، وآخر مثال على ذلك استقبال اللاجئين من الشعب السوري الذين بلغ عددهم ما يقارب ١,٤ مليون لاجئ، وتأمين الرعاية الصحية والاجتماعية اللازمة لهم، بالرغم من صعوبة الأوضاع الاقتصادية التي يواجهها الأردن، وذلك إيماناً بأهمية التعاون والمشاركة بين الدول في التخفيف من المعاناة الإنسانية للشعوب، بالإضافة إلى ما قدمته وما زالت تقدمه القوات المسلحة من مساعدات طبية مجانية وإرسال الفرق الطبية وإقامة المستشفيات الطبية الميدانية المختلفة ضمن مهام الأمم المتحدة، وحاليا في كردستان العراق وقطاع غزة.

ويدعو الأردن الدول الأعضاء والمجتمع الدولي لجعل الأمم المتحدة أكثر فعالية في الحفاظ على السلام والأمن من خلال إعطائها المواد والأدوات التي تحتاجها لمنع نشوب النزاعات وتعزيز الثقة بين الدول وعلى كافة الصعد.

لبنان

[الأصل: بالعربية]
[٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

إن لبنان يؤيد جميع المبادرات والاتفاقيات الدولية الهادفة إلى بناء الثقة، والحفاظ على التوازن العسكري ومكافحة الانتشار غير المكبوح لمختلف أنواع الأسلحة في المنطقة والعالم، لما تسببه من تهديد خطير على الصعد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي. كما يؤكد تقيده بالقانون الدولي والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة مبدأ تساوي الدول في السيادة والسلامة الإقليمية، وأن العقبة الرئيسية أمام لبنان في بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي هي إسرائيل، التي تستمر في خرقها للقوانين والأعراف الدولية وامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل التي تشكل مصدر تهديد دائم على الصعيدين المحلي والإقليمي.

مدغشقر

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧]

إن الأمم المتحدة تذكّر بما يلي:

- على الدول الأعضاء أن تحترم الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل على الصعيد الإقليمي وتتجنب أي عمل قد يعرقل تنفيذها. وتشجع المنظمة الحوار، وتدعو إلى اتخاذ تدابير ثنائية وإقليمية لبناء الثقة تهدف إلى منع نشوب النزاعات.
- على الدول الأعضاء أن تسوي منازعاتها بالوسائل السلمية من أجل صون السلام والأمن الدوليين وأن تدعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وفي مدغشقر، تقع مسؤولية التدخلات المتصلة بتسوية المنازعات على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي على عاتق الكيانات المتخصصة، مثل الكتيبة المنشأة في إطار برنامج تعزيز القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلام. فهذه الكتيبة قادرة على تقديم الدعم لتنفيذ التدابير اللازمة في هذا النوع من الحالات.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]
[١٨ أيار/مايو ٢٠١٧]

ينبغي أن يكون الهدف النهائي من وضع نظام لتحديد الأسلحة أو من اتخاذ تدابير لبناء الثقة والأمن هو منع نشوب النزاعات عن طريق الحد من خطر سوء الفهم أو سوء التقدير فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية التي تضطلع بها الدول الأخرى، وذلك بتنفيذ تدابير تجعل من القيام باستعدادات عسكرية في الخفاء أمرا عسيرا؛ والتقليل من خطر التعرض لهجمات مباغتة؛ والحد من احتمالات اندلاع الأعمال العدائية بصورة عرضية.

ومن هذا المنظور، تكتسي تدابير بناء الثقة والأمن في السياق الإقليمي أو دون الإقليمي قيمة كبرى باعتبارها شكلا من أشكال الوقاية المكيفة تحديدا لذلك السياق، ذلك أنها تشمل عددا أصغر من المشاركين، ويمكنها بالتالي أن تنطوي على قدر أكبر من الصرامة والفعالية. وتسهم جميع العوامل المذكورة أعلاه في جعل اعتماد هذه التدابير وتنفيذها أمرا أكثر سهولة.

وقد شاركت إسبانيا على نحو فعال، ضمن مجالها الإقليمي، في جميع المبادرات ذات الصلة؛ فهي طرف في معاهدة السماوات المفتوحة ومعاهدة تخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وهما معاهدتان تتضمنان مجموعة من التدابير الملزمة قانوناً. إضافة إلى ذلك، وبصفتها عضوا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تلتزم إسبانيا سياسياً بالإجراءات الواردة في وثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن (التي تم تحديثها في عام ٢٠١١ بهدف تحسين تنفيذها وتوسيع نطاقه)، وكذلك بالوثائق الأخرى الصادرة عن تلك المنظمة. وعلاوة على ذلك، أسهمت إسبانيا في تنفيذ اتفاقات تحقيق الاستقرار الإقليمي المنصوص عليها بموجب المرفق ١ – باء من اتفاق دايتون بخصوص يوغوسلافيا السابقة.

وثمة عنصر أساسي ورئيسي لأداء أنشطة التحقق فيما يتعلق بنزع السلاح والتدابير التي اتخذتها إسبانيا لبناء الأمن والثقة في الخارج، هو وحدة التحقق الإسبانية، وهي وكالة دفاع أُنشئت في عام ١٩٩١ وأوكِلت إليها مسؤولية التخطيط التفصيلي للأنشطة المذكورة وأدائها.

وتشارك إسبانيا أيضا في الحوار المنظم بشأن التحديات والمخاطر الحالية والمستقبلية الذي تستضيفه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والذي يمثل الخطوة الأولى صوب إعادة إطلاق المناقشات بشأن تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧]

لا تزال أوكرانيا على التزامها الثابت بتعزيز الشفافية وإمكانية التنبؤ في الميدان العسكري، بسبل منها التدابير الفعالة لبناء الثقة. وعلاوة على ذلك، فقد تعزز هذا الالتزام نتيجة العدوان الروسي المستمر على أوكرانيا.

وتواصل أوكرانيا دعم جميع تدابير بناء الثقة المتخذة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك تدابير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعلى الصعيدين دون الإقليمي والثنائي. وهي تشارك بنشاط في تنقيح وثيقة فيينا المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن، الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتدعو إلى توسيع نطاق تطبيق هذه التدابير. وأوكرانيا، بوصفها ضحية للحرب الروسية الهجينة، تؤيد أيضا تشديد طابع هذه التدابير القائم على التدخل، بوسائل منها تخفيض العتبات اللازمة للإخطار ومراقبة التدريبات العسكرية التي يمكن أن تُستخدم كوسيلة للتخويف والتحضير لعدوان عسكري مباشر، وبخاصة ضد الدول المجاورة. وتؤيد أوكرانيا كذلك تحقيق زيادة في عدد عمليات التفتيش وفي حجم أفرقة التفتيش، وتعزيز آليات الحد من المخاطر، بسبل منها استخدام بعثات لتقصي الحقائق، والتقييم المستمر لفعالية الأدوات المستخدمة في تدابير بناء الثقة، بما في ذلك من منظور قابلية تطبيقها وفائدتها وجدواها أثناء النزاعات المسلحة، للحيلولة دون تكرار تجربة أوكرانيا المأساوية في أي مكان آخر.

وتولي أوكرانيا أهمية كبيرة لتدابير بناء الثقة على الصعيد الثنائي مع البلدان المجاورة في المناطق الحدودية. وحتى الآن، أبرمت أوكرانيا اتفاقات ثنائية في هذا المجال مع جمهورية بولندا، وهنغاريا، وجمهورية سلوفاكيا، وجمهورية بيلاروس، ورومانيا. وقد أظهر إجراء عمليات التفتيش على أساس التعادل، عملا بهذه الاتفاقات، الفائدةَ العملية الناشئة عنها في صون وتعميق الثقة والعلاقات الودية والتعاون العسكري والسياسي بين البلدان المعنية، ومن ثمة في تعزيز واستكمال عملية بناء الثقة والأمن على الصعيد الأوروبي.

وتتسم النظم المتعلقة بتدابير بناء الثقة على الصعيد الثنائي بميزات جديرة بالملاحظة، يمكن أن يستعين بها الآخرون في وضع أو تحسين تدابير بناء الثقة، وهي: مراقبة الأنشطة العسكرية بدءا من المستوى التكتيكي، وحظر إجراء تدريبات عسكرية على مستوى الكتيبة وما فوق على مسافة تتراوح من ١٠ كيلومترات إلى ٢٠ كيلومترا من الحدود، وتطبيق تدابير بناء الثقة بالقرب من الحدود ليس فقط على أنشطة القوات المسلحة، بل أيضا على أنشطة غيرها من القوات؛ وإمكانية تمديد عمليات التفتيش لفترة إضافية من الزمن وتوسيعها لتشمل الوحدات على مستوى الكتيبة.

ومن المؤسف أن المقترحات العديدة التي سبق أن قدمتها أوكرانيا لإبرام اتفاق مماثل مع روسيا قوبلت بالرفض من الجانب الروسي. وإضافة إلى ذلك فإن الاتحاد الروسي قد أوجد حالة مستمرة من الجمود في التعاون العسكري على الصعيد دون الإقليمي وترتيبات بناء الثقة بين الدول المطلة على البحر الأسود، من قبيل تدابير بناء الثقة والأمن في المجال البحري في البحر الأسود التي استهلتها أوكرانيا.

وعلى الرغم من الحالة الأمنية المتدهورة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الناجمة عن سلوك قيادة الكرملين الحالية، ترى أوكرانيا أن الخبرة المكتسبة في وضع تدابير بناء الثقة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تستحق أن تولى الاهتمام المناسب، وأنَّ وثيقة فيينا التي أنتجت قدرا كبيرا من الخبرة في مجال بناء الثقة يمكن أن توفر مثالا صالحا تسترشد به ترتيبات مماثلة يجري وضعها في مناطق أخرى من العالم.

ثالثا – الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٥ تموز/يوليه ٢٠١٧]

يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة وضع تدابير لبناء الثقة والأمن كأداة هامة للتغلب على انعدام الثقة وتعزيز الشفافية وصون السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

وتشكل تدابير بناء الثقة عاملا هاما في منع نشوب النزاعات وتعزيز الاستقرار السياسي والبيئة الأمنية عموما، ولا سيما في حالات النزاع المسلح وفي مناطق التوتر.

وقد استفادت البلدان الأوروبية استفادة كبيرة من تدابير بناء الثقة التي أدخلت في أوروبا، ولا سيما من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومن خلال جملة صكوك أخرى منها أحكام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ومعاهدة السماوات المفتوحة، ونظام وثيقة فيينا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووثيقتها بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ووثيقتها بشأن مخزونات الذخائر التقليدية.

ولذلك سيواصل الاتحاد الأوروبي دعم وتعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وكذلك في أنحاء أخرى من العالم، ولا سيما في مناطق التوتر، مع مراعاة الخصائص المحددة لكل منطقة.